

معامل الترميم بـ «متحف مصر الكبير».. صيانة تراث الأجداد بأنامل الأحفاد

القاهرة، طه علي

بأناملهم الدقيقة يقضي خبراء الترميم المصريون ساعات طويلة داخل معامل الترميم المختلفة بمشروع المتحف المصري الكبير لاستعادة تراث أجدادهم.. تسعة معامل للترميم يضمها المتحف المصري الجديد الذي يوصف بأنه «الأكبر في العالم».. هذه المعامل وغيرها من المشروعات الفنية تمثل المرحلة الأولى والثانية من مشروع المتحف الذي يشغل بعد اكتمال إنشائه مساحة 117 فدانا (نحو 500 ألف متر).

في داخل هذه المعامل يعكف فريق من المختصين على صيانة القطع الأثرية المختلفة التي سيضمها المتحف وتبلغ 100 ألف قطعة أثرية ترجع إلى عصور فرعونية متفاوتة، وتبرز تأثير الحضارة المصرية القديمة (الفرعونية) في الحضارات الأخرى المختلفة. ووضعت عملية تدشين المتحف والإعلان عن موعد افتتاحه منتصف عام 2012، مسؤولي وزارة الثقافة المصرية في سياق مع الزمن..

«الشرق الأوسط» قامت بزيارة لمعامل الترميم والتقت فاروق حسني وزير الثقافة الذي أكد أن تجهيزات ما قبل الإنشاء كان لا بد منها قبل الشروع في المرحلة الثالثة والأخيرة من المشروع لإنشاء المبنى الرئيس للمتحف، بحيث يمكن الانتهاء من ترميم وصيانة جميع الآثار التي سيضمها المتحف، قبل بناء المبنى الأساسي ليتم وضع الآثار فيه قبل الافتتاح.

وفي هذا السياق بلغت الوزير حسني إلى أن الافتتاح سيكون بمثابة احتفالية ثقافية كبرى، «سيدعي إليها شخصيات دولية مرموقة، تلحق بهذا الحدث الثقافي والأثري الكبير، حيث يعتبر المتحف الأكبر من نوعه في العالم، مما يجعله مشروع القرن الثقافي



وكانت اول قطعة أثرية تصل إلى المتحف تمثال «رمسيس الثاني» الذي تم نقله من موقعه بالميدان المعروف باسمه قبل أربعة أعوام، في مشهد مهيب نقلته شاشات التلفزيون في كل أنحاء العالم والتف حوله جموع المصريين، الذين سهروا حتى الصباح، لمتابعة عملية النقل المثيرة.

والزائر لمعامل الترميم بالمتحف، التي تمثل مع محطتي الطاقة الكهربائية وإطفاء الحريق المرحلة الثانية من المشروع، بينما شملت المرحلة الأولى تاهيل وإعداد موقع المشروع، يلاحظ نشاطا دؤوبا من المرممين والأثريين الذين يعكفون على صيانة وترميم هذه القطع، في سكون لا يقطعها إلا التكامل بين المرممين، عندما يستفسر أحدهم من الآخر عن وسيلة جديدة في عمليات الصيانة، فضلا عن الهدوء الذي يلف المكان، بما يعكس أهمية تركيز أحفاد الغد لاستعادة تراث الأجداد.

كما أن الزائر لهذه المعامل، سرعان ما يواجه بإجراءات أمنية مشددة، اتخذتها إدارة المتحف لتأمين القطع الأثرية المقدرة بالألاف، سواء التي تمت صيانتها، أو الأخرى التي تنتظر دورها في علميات الترميم.

هذه الإجراءات التي تحيط بالمعامل الواقعة في الجانب الغربي من المتحف.. بقدر ما تستهدف تعزيز وتأمين ما هو معروض، فإنها في الوقت نفسه ترافقت مع إجراءات أخرى فنية تلازمت مع إنشاء هذه المعامل، عندما عمد مهندسوها إلى أن تكون هي والمخازن المتحفية تحت مستوى سطح الأرض، إمعانا في توفير التأمين اللازم لها من ناحية، وبما يتناسب مع طبيعة الموقع ذاته من ناحية أخرى.

والمعامل سيتم ربطها بموقع المتحف عبر الأنفاق تحت الأرض، حيث تقع هذه المعامل بطريق القاهرة - الفيوم الصحراوي، بينما يقع مبنى المتحف الرئيس في الضفة الأخرى المقابلة لهذا الطريق حيث طريق القاهرة - الإسكندرية الصحراوي.

مهمة هذه الأنفاق.. كما يقول فاروق حسني هي تسهيل عملية التواصل بين المعامل والمخازن والمبنى الرئيسي، والذي ستعرض فيه القطع الأثرية، إلا أن السؤال الذي يتبادر إلى أذهان الزائرين لهذه المعامل لأول وهلة، يكون عن مدى خطورة التأثيرات البيئية والعوامل المناخية على القطع الأثرية داخل هذه المعامل، وهي واقعة تحت الأرض.

وهنا يجيب محمد غنيم، المستشار الفني المشرف على الشؤون الفنية لمشروع المتحف لـ«الشرق الأوسط» بأنه تم تأمين هذه المعامل بالوسائل اللازمة، فضلا عن توفير مختلف الوسائل اللازمة للتكيف مع التأثيرات المناخية، بحيث لا تؤثر فيها أي أجواء، ويحفظ لها في الوقت نفسه بيئة مستقرة، وظروفا محكمة ومعزولة عن البيئة الخارجية، لحفظ وحماية ما تضمه من قطع أثرية.

ومع الهدوء الذي تتسم به هذه المعامل، فإنه لا يمكن بحال أن يقطعها ضجيج الزائرين للمتحف، أو الراغبين في قضاء أوقات ترفيهيه بالمتحف حيث تقام منطقة ترفيهية بداخله.

وتضم هذه المعامل أشكالاً شتى من القطع الأثرية، وأحجاما متنباينة منها، تعود إلى عصور تاريخية، تكاد تنطق بها هذه الآثار، فجمعها إما قيد الانتظار لتوديع حالة من جور الزمان، وتعديات الإنسان، أو في انتظار الاستقبال إلى موقع آخر، للعرض على جموع

الزائرين، للتعبير عن حضارة شعب وتاريخ أمة. ويلاحظ الزائر لهذه المعامل، أن عمليات الإقذاع للقطع الأثرية تجري بأيدي المصريين، دون الاستعانة بأي من الخبراء الأجانب في عملية الترميم، حتى باتت هناك مدرسة يفتخرها الأثريون تخص المصريين في أعمال الترميم.

تنقسم معامل الترميم إلى مواقع لعمليات الصيانة، يجري فيها توثيق لما يتم ترميمه، وتتضمن تاريخ الأثر، واكتشافه، والموقع الذي تم العثور عليه فيه، بالإضافة إلى تسجيل عملية الترميم ذاتها وتواريخها، وبيانات من قاموا بها.

وذلك كله في إطار من توثيق القطع الأثرية، حتى إذا ما أصابها مكروه يمكن هذا التوثيق الأثريين من التعرف على القطع، على خلفية اكتشاف العديد من القطع الأثرية مسروقة أو معروضة للبيع بدور مزادات عالمية مختلفة.

وتضم المعامل متخصصين في الخزف والزجاج والمعادن، وآخرين متخصصين في ترميم الاواني والتمائيل المصنوعة من المواد غير العضوية، بالإضافة إلى ترميم القطع الأثرية المصنوعة من الأخشاب مثل التوابيت والتمائيل بأنواعها والانساث الجنائزي والنماذج الخشبية والمراكب والأدوات والناووس الخشبية.

ومن بين هذه المعامل، معمل الميكروسكوب الإلكتروني، والذي يضم نوعا متحيزا من الميكروسكوبات فائقة الدقة في تحليل العينات وتطويرها عن طريق نفاذ الضوء خلال ذراتها لمعرفة تركيبها الداخلي.

وفي معمل الميكروبيولوجي، يقوم المختصون بتحديد أنواع الكائنات الحية المسببة لقتل القطع الأثرية، بالشكل الذي يسهل معه تحضير المواد

الكيميائية اللازمة لوقف نمو هذه الكائنات، فيما يعمل معمل الميكروسكوب الإلكتروني المساح على تهيئة العينات والمكونات الكيميائية قبل إرسالها لمعمل الميكروبيولوجي.



ويعتكف المرممون في معمل المومياءات على فحص المومياءات، وترميمها بالشكل الذي يساهم في حمايتها، ويؤهلها للعرض المتحفي، فيما يقوم المرممون في معمل الأحجار على إخضاع القطع الأثرية الحجرية الكبيرة لعمليات الصيانة المطلوبة.

وأخيراً.. تبقى الإشارة إلى أن كلفة مشروع المتحف تبلغ نحو 600 مليون دولار منها 300 مليون دولار قرض ياباني ميسر يتم تسديده على عشر سنوات بفائدة لا تتجاوز 1,5%، و300 مليون دولار تمويل ذاتي من المجلس الأعلى للآثار، بينما تعتمد وزارة الثقافة في المبالغ المنبثقة على التبرعات من المصريين ورجال الأعمال، حيث وصلت التبرعات حتى اللحظة إلى 27 مليون دولار. ومع انتهاء المرحلتين الأولى والثانية، شرعت وزارة الثقافة المصرية في المرحلة الثالثة والأخيرة، وتشمل المبنى الرئيس للمتحف بمساحة 801 ألف متر مربع، وفيها يتم تشييد مباني المتحف وصالات للعرض المتحفي وقاعة للاجتماعات، بالإضافة إلى إنشاء متحفين نوعيين، أحدهما للأطفال، والآخر لذوي الاحتياجات الخاصة، بجانب مراكز أخرى تعليمية وثقافية متخصصة.



أعمال ترميم الآثار في معامل المتحف الكبير (إبأ)



خبراء داخل معمل الترميم بمتحف مصر الكبير (إبأ)



تتم عمليات ترميم القطع الأثرية في معامل المتحف الجديد بأيدي المصريين دون الاستعانة بأي خبير أجنبي (إبأ)

ساقية المنقدي.. قرية مصرية معجونة بفض التطعيم بالصدف



منذ الصباح تتحول 70 ورشة تضمها القرية لصناعة منتجات الصدف والتحف الفنية إلى ما يشبه خلية النحل (الشرق الأوسط)

بالصدف بالقرية، والذي يقول عن حرفته لـ«الشرق الأوسط»: «بدأت تعلم هذه الحرفة وعمري 6 أعوام، حيث كان يعمل بها أحد أقاربي بالقاهرة، وعندما أصبحت في عمر الشباب عدت إلى القرية وقررت افتتاح ورشة بها، خاصة أن القرية كان عدد العاطلين عن العمل بها كبيرا، وبالفعل افتتحت ورشة صغيرة التحق بها عدد من شباب القرية، وبمرور الأيام زاد عددهم، وعندما علم محافظ المنوفية بما اعلم ورأى العلب المطعمة بالصدف قرر افتتاح ورش مستقلة للعاملين معي لزيادة هذه الصناعة وزيادة الإنتاج، وبالفعل تحققت الخطوة وافتتحت 5 ورش أخرى التحق بها عدد كبير من الشباب،

الفنية إلى ما يشبه خلية النحل، حتى إن بعض الورش تجدها ملحقة بالمنزل الريفي أو تجاور الحقول، فليس مهما أن يكون المكان مجهزا، فالمهم هو مهارة العامل. وبهذه الورش - التي تضم كل واحدة فيها ما لا يقل عن عشرين شخصا - يحسب للقرية أيضا أنها استطاعت التغلب على مشكلة البطالة والتحرر من ثقافة التعلق وانتظار الوظيفة الحكومية أو «تراب الميري»، كما يطلق عليها المصريون.

بحسب أهل القرية، كان عام 1977 هو العام الذي بدأت فيه الحرفة في الدخول إليها، ومن أوائل من عمل بها محمود قوطة، حيث يعود إليه الفضل في تأسيس أول ورشة للتطعيم

التي تستخدم للديكور وحفظ المجوهرات والأشياء الثمينة، أو وقفت لتعامل جماليات التحف الفنية كالغازات وأطباق الزينة والكراسي، فأعلم أن كل ذلك صنع في قرية «ساقية المنقدي».

تقع قرية الصدف شمال القاهرة (نحو 60 كيلومترا) وتحديدا بمحافظة المنوفية، ويمتدح أغلب سكانها حرفة التطعيم بالصدف، من خلال العشرات من الورش الخاصة بهذه الحرفة، التي تشكل في ما بينها مباراة يومية في الدقة والمهارة والبحث عن الجديد، في تشكيلات وأساليب التطعيم. ومنذ الصباح، تتحول 70 ورشة تضمها القرية لصناعة منتجات الصدف والتحف

القاهرة، محمد عجم

تحمل هذه القرية درجة فنان قدير بامتياز، بل إن أنامل أهلها تلتف - كما يقولون - بالحري. فكل يوم تحفر هذه الأنامل اسم القرية، وتعيد تشكيله في ذاكرة الفن العربي بتطعيمات وتكوينات فريدة من الصدف، يشارك فيها الكبار والصغار بمهارة وحرفية عالية. وليس غريبا أن سوقا شهيرة للعاديات مثل سوق «خان الخليلي» بحي الحسين بالقاهرة يبدأ من هنا، من هذه القرية الصغيرة القابعة في أحضان دلتا النيل.. فإذا وقعت عينك أثناء تجولك بين باسارات السوق على هذه العلب أو المكعبات الخشبية المطعمة بالصدف

سواء من خريجي الجامعات أو من حملة الشهادات المتوسطة، وعام وراء عام زادت الورش بالقرية لتصل اليوم إلى أكثر من 70 ورشة ينتوع إنتاجها ما بين العلب المطعمة بالصدف، مختلفة الأحجام والأشكال، وإنتاج القطع الفنية الأخرى التي تستخدم في التزيين والديكور، بالإضافة إلى إنتاج غرف الاستقبال والصالونات وجميعها تطعم بالصدف، كما يمتد التطعيم بالصدف إلى البراويز وقرع الشطرنج ومناير المساجد وحوامل المصاحف».

أما عن مراحل الحرفة، فيوضح أن هناك أربع مراحل حتى تكتمل القطعة الفنية، أولها: النجارة، وتكون بتصميم الهيكل الخشبي للقطعة، ثم تأتي مرحلة التشكيل بالصدف، حيث يتم لصق الصدف، وذلك يتطلب من العامل الدقة والحس الفني والذوق العالي، ثم يلي ذلك مرحلة تلميع الصدف لتكون القطعة في شكلها النهائي، وإذا احتاجت القطعة الفنية للتبطين بالقماش تكون هناك مرحلة رابعة هي التنجيد مثلما يحدث في العلب.

المنتجات التي تخرج من الورش تخضع لنظام في البيع والشراء، فبعد الانتهاء من القطع الفنية يأتي دور التجار المتخصصين بهذه الصناعة، سواء تجار الجملة أو القطاعي الذين يتولون تسويق المنتجات إلى أصحاب البازارات بالقاهرة خاصة في المناطق السياحية، حيث يتهافت السائحون والزائرون لمصر على شراء هذه التحف الفنية والأنتيكات، كونها تحظى بجماليات وتشكيلات فنية يغب عليها الطابع الإسلامي، مما يضفي عليها قيمة جمالية وطابعاً تاريخياً، كما يتم تصدير هذه المنتجات المطعمة بالصدف إلى كثير من الدول العربية والغربية.

اللافت للنظر بالقرية أن كل فرد فيها يبدأ تعلم هذه الحرفة منذ نعومة أظفاره، ليتدرج في مراحل الحرفة حتى يتقنها جيداً، وعندئذ يكون أمامه أكثر من خيار؛ فقد ينضم إلى

وعدم توافرها وتحكم بعض التجار فيها، وكذلك عند شراء المنتج النهائي، بالإضافة إلى الضرائب الباهظة التي يدفعها أصحاب الورش الصغيرة، فكل هذه المشكلات تهدد صناعة الصدف، وبالفعل هناك من أغلق ورشته، لأنه لم يستطع مواجهة تلك المشكلات، وبالتالي تهدد أهل القرية بصفة عامة بالعودة مرة أخرى فريسة للبطالة بعد أن نجحوا لسنوات في التخلص منها».

ومع ذلك، يبتسم أيمن مستدركا: «لكن كل ذلك يهون مع منعة تشكيل قطعة فنية بشكل جديد». ويشير إلى أن «الفن التطعيم لغة فنية خاصة، تحت قشرتها يكمن الكثير من أسرار الخامة.. وكل صانع تتبدى مهارته في الوصول إلى هذه الأسرار، وتطويع الخامة للشكل الذي يريده».

ويتمنى أيمن أن يكون للقرية مهرجان أو احتفال سنوي بفن الصدف، يشارك فيه كل الورش، وتدعى إليه وسائل الإعلام والصحافة وأصحاب مجال الأنتيكات.. ففي رأيه أن هذا سيوفر دعاية حقيقية للقرية ويعرف بجماليات فن التطعيم بالصدف.

إبراهيم سلامة، أحد شباب القرية، صاحب إحدى الورش بها، يقول: «بعد أن أتقنت أصول الصنعة جيدا لسنوات طويلة بدأتها في سن السابعة؛ قررت الاستقلال في ورشة خاصة بي، وعلى الرغم من حصولي على شهادة تعليمية متوسطة فإنني رفضت العمل بها وقررت أن يكون مستقبلي في حرفة الصدف على الرغم من أن فكرة الأعمال الحرفية لا تحظى بقبول واسع في كثير من الأوساط الاجتماعية في مصر، لكن ما شجعني على ذلك توافر الأيدي العاملة بالقرية التي يمكن لها أن تساعدني إلى جانب أن الخامات والأدوات التي نحتاج إليها بسيطة».

التطوير والتحديث في الحرفة لا يقتصر فقط على إنتاج تحف فنية جديدة، بل يمتد الابتكار والتجديد إلى الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة، فالشباب محمد محمود، صاحب ورشة بالقرية، يوضح أنه يطوع الإنترنت في ابتكار أشكال فنية جديدة يقوم بإنتاجها، إلى جانب التعرف على أحدث التصميمات الخاصة بالغرف والتي يمكن تنفيذها ومن ثم تطعيمها بالصدف داخل ورشته، بالإضافة إلى محاولة فتح أسواق جديدة يمكن من خلالها تسويق منتجات الصدف، كما يستغل الشبكات الاجتماعية كالفيس بوك في عرض منتجاته عبر إحدى المجموعات على الإنترنت.

لا تخل حرفة التطعيم بالصدف من بعض المشكلات في الإنتاج، يقول عنها الشاب أيمن، أحد أبناء القرية: «هناك الكثير من المشكلات التي تواجه هذه الحرفة وتقف عائقاً أمام من يعمل بها خاصة ممن هم في أول الطريق، منها ارتفاع أسعار الخامات

المنازل الحجرية .. شاهد على الذكاء الهندسي والفني على مر السنين



سعيد الزهراني - الطائف

تعد المنازل والحصون القديمة التي مر على بعضها مئات السنين شاهدا على الذكاء الهندسي والفني على مدار السنين الامر الذي ضمن لهذه المنازل ان تبقى صامدة حتى الان دون ان تتأثر كثيرا بعوامل التعرية . فمن المعروف ان الناس كانت منذ القدم تستخدم الحجارة العادية في بناء المنازل التي تجهز بطرق فنية فرضتها الحاجة و بشكل فني ومدروس حيث يكون هناك جدران سائده للبناء ويغطي السقف باخشاب الاشجار الكبيره فيما يتم استخدام الطين في اغلاق الفتحات التي بين الحجارة من الداخل ،ويتم في وسط المنزل وضع اعمدة يطلق عليها « الزافر» وهي عبارة عن اخشاب ضخمة يتم تجهيزها بطريقه فنية مميزة من اجل الاسهام في حمل السقف وعمل التوازن للمنزل ،فيما كان يتم بناء الدور الثاني كالملاحق حاليا في جهة من السقف منعا للاحمال الثقيلة ويتم ايجاد جلسات خاصة بسكان المنزل فوق الاسطح يتم الوصول اليها عن طريق سلالم مصنوعة من الخشب او سلالم من الحجارة يتم وضعها في جوانب المنزل ،اما الابواب والنوافذ فيتم تصنيعها من الخشب وكان السكان يحرصون على ايجاد تهوية مناسبة للمنازل من خلال فتحة كبيره في سطح المنزل يطلق عليها الخوه ويتم اغلاقها ليلا او اثناء الامطار بغطاء مخصص لها من الخشب او الحديد اذا توفر ذلك،وكانت المنازل مقسمة الى عدة اقسام مثل غرفة النوم والتي يطلق عليها انذاك « العليه» وغرف للجلوس في مواقع مختلفه ومكان للطبخ مزود بفتحة تهوية لاجراج الدخان ،فيما يتم تخصيص جلسه في كل منزل يطلق عليها «الدكة» مثل الخرجات حاليا ،وكانت العديد من الاسر تخصص مكانا للابقار والاعنام داخل المنزل

تونس: حرفي واحد يناضل من أجل «إنقاذ» الفراشية الأندلسية

تونس، المنجي السعيداني



العم محمد يعالج في محله الصغير مكونات الفراشية الأندلسية (الشرق الأوسط)

إذا دخلت في يوم من الأيام إلى مدينة قلعة الأندلس التونسية زائرا، ستدرك على الفور ما يميزها عن باقي المدن التونسية. فالقائمة تشتمل على الملوخية بالاوز و«الفراشية القلعية» التي لا يخلو منها أي بيت.

ولئن كانت الملوخية بالاوز من العادات الغذائية المميزة للمدينة ذات الأصول الأندلسية وكل العائلات هناك تطبخها ببراعة، فإن الفراشية هي الغطاء الموحد والمميز للباس المرأة في قلعة الأندلس الواقعة على بعد 30 كلم من العاصمة التونسية تونس. ولكن، في المقابل، هناك حرفي واحد فقط يتقن صناعة الفراشية. إنه صانع متمكن وصور يصارع الزمن ويواصل الحرفة منذ عشرات السنين من أجل المحافظة على ذاك اللباس المميز، أما اسمه فهو «العم» محمد بن حميدة، وهو شيخ في السبعين من العمر، آمن بهذه الصناعة فبقي الصانع الوحيد الذي يتقنها في المدينة.

«العم» محمد يقول إن هذه الصناعة «هي الميزة التي عرفت بها المدينة، وأنا لا أستطيع أن أتقن عملا آخر غيرها، ولذلك نحن التقينا منذ زمن ومن الصعب أن يفارق أحدا الآخر..»، ثم يتنهد ويستطرد قائلا: «إنها عشرة طويلة تربط بيننا».

ويشرح «العم» محمد عن هذه الصناعة، فيقول إن «مراحلها تبدأ من إحضار الصوف الطبيعي بطريقة متقنة جدا تراعي ما سنصنعه بالصوف لاحقا.. ثم ننتقل نسو النول الذي يجب أن تخصص له غرفة قسيحة. وبعد ذلك تأتي مرحلة تثبيت الصوف، ثم يأتي الغزل كمرحلة أخيرة. ومن ثم تكون قد وصلنا بعد جهد يستغرق أياما متتالية إلى الفراشية التي تستعمل إما كغطاء يقي من برد الشتاء، أو كذلك كلباس يومي يدعى المرأة من ناحية.. ويحفظها من الأعين

من ناحية أخرى..».

ويتابع «العم» محمد شرحه بأن «الفراشية تختلف بين الشتاء والصيف، ولكل موسم الفراشية المواتية له.. وهي مهياة للتكيف مع المعطيات المناخية. ثم، لأن تركيبها طبيعية، فبالإمكان ليسها خلال فترة الحر لكونها تقي الجسد من وهج الحرارة الصيفية، وهي تقوم تماما بدور مكيف الهواء.. فتمتنع الحرارة وترود الجسد ببرودة طبيعية مصدرها الأساسى الصوف الطبيعي». أما عن استعمالات الفراشية، فيؤكد أنها «نسائية في الأساس، وهي تغطي كامل جسد المرأة فلا يبقى ظاهرا منها غير العينين. ولأن استعمالها مزدوج بين الغطاء واللباس، فإن أهالي قلعة الأندلس يرددون ذاك المثل الشعبي المعروف: «فراشية فراش.. منها حلاس (غطاء)

ومنها غطاء رأس».. كدلالة على استعمالاتها المتعددة.

وعن مصير هذه الصناعة اليدوية، التي تدرج في التراث المحلي، يذكر «العم» محمد أن زوجة ابنه «تمرنت معه بما فيه الكفاية.. وبات بإمكانها أن تواصل صناعة الفراشية إذا ما رغبت في ذلك». ويضيف: «من المنتظر أن تطور هذه الصناعة لاحقا وذلك بالنظر للطلب المحلي الكبير عليها خاصة من قبل المقبلين على التزويق الداخلي للمنازل. كذلك بإمكان هذه الصناعة أن تواكب العصر وتتلاءم مع الأذواق. وقد تم إدراج بعض الألوان الزاهية، مثل الوردى والأزرق، في صناعتها خلال الفترة الأخيرة بعدما ظلت لعقود محافظة على الوانها الطبيعية الأصلية وهي الأبيض والأسود والرمادي».

هذا، ويسعى «العم» محمد، في إطار تطويرات الفراشية، لتخفيف وزنها البالغ في غالب الأحيان - حسب طبيعة الصوف المستعمل - إلى ما بين 5 و8 كيلوغرامات. أما سعر الفراشية فهو في حدود 140 دينارا تونسيا (نحو 120 دولارا أميركيا)، وهو سعر في المتناول وبالتالي يراعي القدرة الشرائية للمشتري ويوفر هامش ربح معقولا للصانع. وحقا، لا يمكن أن تعبر اليوم مدينة قلعة الأندلس من دون أن ترى المرأة القلعية تجوب المنطقة وتؤدي كل الأعمال التي تضطرها إلى الخروج إلى الشارع، خاصة المهن الفلاحية، وهي مرتدية الفراشية الأندلسية.. فهي، إلى جانب الذهب، مكون أساسي من مكونات جهاز العروس هناك.